2262
.142
.0587
.1876

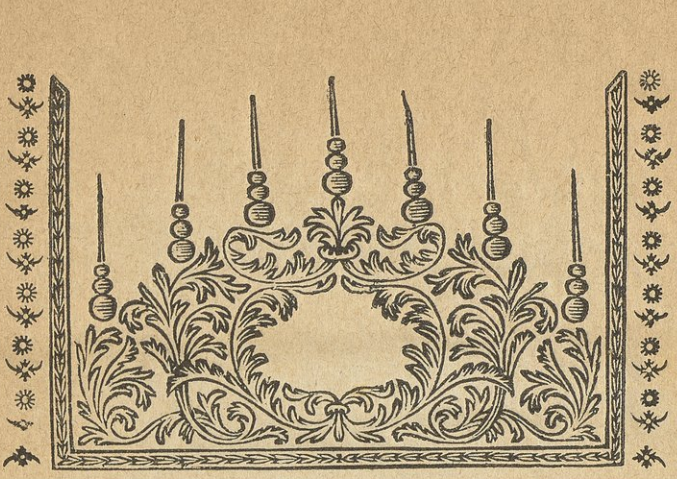

امعان الانظار على المقصود

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواهب كل موهوب * من المرصود والمقصود والمطلوب * والصلوة على حبيبه محمد المودود * افضل الرسل واشرف الموجود * وعلى آله الآمرين بالمعروف * والناهين عن المنكر والمصروف * اللهم اغفر لنا ذنوبنا الماضية فى الاقوال والافعال * واصلح اعمالنا الآتية فى الحال والاستقبال * وارزقنا صحيحات النيات فى ابواب الخيرات * واحفظنا عن الاعتلال فى يوم العرصات قوله (الحمد لله الوهاب للمؤمنين سبيل الصواب) للحمد معنى لغوى، هو الوصف بالجميل المراد به التعظيم بازاء فعل اختيارى (وعرفى هو فعل يشعر بتعظيم المنعم المراد بسبب كونه منعما (وكذا للشكر معنى لغوى هو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم المراد بسبب كون انعامه الى الشاكر (وعرفى هو صرف العبد جميع ما انعم الله تعالى به عليه الى ما خلق لاجله (والمدح هو الوصف بالجميل المراد به التعظيم (والثناء فعل يشعر بالتعظيم المراد (وهو اعم

مطلقا

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY PAIR>
32101 019170073

مطلقا من الكل (والحمد اللغوى اخص مطلقا من المدح ومن وجه من الحمد العرفى والشكر اللغوى ومباين للشكر العرفى بحسب الحمل واعم منه مطلقا بحسب الوجود (والحمد العرفى اعم مطلقا من الشكر اللغوى والعرفى ومن وجه من المدح والشكر العرفى ومباين للمدح بحسب الحمل واخص منه مطلقا بحسب الوجود (واللام فى الحمد للاستغراق فتكون جميع المحامد لله تعالى اذ جميع اوصاف العباد وافعالهم مخلوقة لله تعالى فالحمد بها وعليها راجع الى خالقها فى الحقيقة (واللام الجارة فى لله اللاختصاص (والله علم لذات واجب الوجود واصله لاه من لاه يليه اى تستر ثم ادخل عليه الالف واللام فجعل علما معهما وحذف الف لاه فى الخط لئلا يكون على صورة النفى فلما ادخل عليه اللام خذف همزة الوصل لئلا يلتبس بالنفى ولام لاه لئلا يجتمع ثلث لامات وكذا فى كل ما فى اوله لام ثم ادخل عليه الالف واللام نحو اللحم ٧ (والوهاب مبالغة الواهب بمعنى الاستمرار ولامه موصول فيعمل النصب (والهبة اعطاء ما ينفع به الى من ينتفع بلا عوض (ولام التعريف فى المؤمنين للاستغراق سواء كانت حرفا او اسما موصولا لانها اذا دخلت على اسم لا يحتمل التعريف بمعنى العهد الخارجى ولا يمتنع العموم اوجبت العموم حتى يسقط اعتبار الجمعية اذا دخلت على الجمع فمعناه كل من اتصف بالايمان مذكرا كان او مؤنثا على سبيل التغليب (واللام الجارة فيه للتخصيص قدمه على سبيل الصواب مع ان حقه التأخير للاهتمام لان المقصود الاصلى بيان كون المؤمنين مكرمين عند الله تعالى لا كون سبيل الصواب موهوبا او لرعاية الفواصل (والسبيل الطريق واضافته بيانية (والصواب المطابق للواقع انما لم يعل واوه لئلا يظن ٧ ان وزنه فعل (وكذا كل ما كان على فعل من الاجوف (والمراد بسبيل الصواب الايمان وسائر الاعتقادات الحقيقة الدينية والاقوال الصادقة وكذلك الاعمال الصالحة (فالاعتقاد يتصف بالصوابية حقيقة ومعنى اتصافه بها موافقته للواقع بحيث ٨ ان ثبوتيا فثبوتيا وان سلبيا فسلبيا والاخريان توصفان بها باعتبار دلالتهما على الاعتقاد ولكن دلالة الاولى اوضح واظهر فكان

٧ اصله لحم ادخل عليه الالف واللام فصار اللحم ثم ادخل اللام الجارة عليه فصار للحم منه

٧ اخترنا هذا لعدم الشذوذ فيه بخلاف غيره منه

٧ بعد الحذف لاجتماع الساكنين منه

٨ اى اذا كان الواقع ثبوتيا فيكون الاعتقاد ثبوتيا منه

اتصافهابها اكثر واشهر والمشابهة المصححة لاستعارة السبيل لهذه المذكورات كون كل واحد موصلا الى المقصود واما اجراء ما يلايم المستعارله اعنى الصوابية على السبيل فتجريد لاستعارته ومعنى وهب الله تعالى سبيل الصواب للمؤمنين خلقه وايجاده فى قلبه اولسانه اوسائراعضائه (فان قلت ماتقول فى رجل لم يوهب له من سبيل الصواب الاالايمان فانه لايصدق عليه ان الله تعالى وهاب له سبيل الصواب مع كونه من جملة المؤمنين وقد قلت ان اللام للاستغراق (لايقال ان الكثرة والمبالغة فى الهبة بحسب الحال لان ذلك اذالم يذكر الموهوب له اوذكر بكلمة تفيد الاجتماع وهب لكل هبة مستقلة وههنا قد ذكر بلام الاستغراق التى بمعنى كل وهوللاحاطة على سبيل الافراد ومعنى الافراد ان يعتبر كل مسمى بانفراده وكان ليس معه غيره فلابد من وجود الكثرة فى حق كل مؤمن منفردا عن غيره (ولايقال ايضا ان الايمان مشتمل على اعتقاد الواجب ونبيه وكتبه وكل منها سبيل الصواب فيكثر وهبه لذلك الرجل لان كلا منها لايسمى سبيل الصواب لعدم ايصال القاصد الى مقصوده بل السبيل مجموعها المسمى بالايمان (فان قلت لوآمن رجل ثم مات مرتدا العياذ بالله تعالى خلده الله تعالى فى النار فلم يكن الايمان موصلا فلايسمى سبيل الصواب (قلت ليس المراد به انه موصل بالفعل كيف ماوجد بل انه سبب مفض الى المقصود فى الجملة فبالارتداد زال الايمان عنه قبل الافضاء لعدم محله وبه لايخرج عن كونه مفضيا فى الجملة كمن سلك طريق بغداد مثلا ثم خرج عنها قبل الوصول اليه فانها لاتخرج عن كونها موصلة اليها فى الجملة اذ معناه انها موصلة لسالكها اذا لم يخرج عنها وكذا الايمان موصل لمحله اذالم يرتد بخلاف ماذكر فان مجرد اعتقاد الواجب مثلا لايوصل الى المقصود وان دام (فان قلت ان ماعدا الايمان من سبيل الصواب لايوصل الى المقصود بدون الايمان وان دام فلا يكون سبيل الصواب وان ادعيتم انا جعلناه سبيل الصواب بشرط كونه بعد الايمان فنجعل ايضا اعتقاد الواجب مثلا سبيل الصواب بشرط مجامعته الايمان (قلت ان ماعدا الايمان من سبيل الصواب موصل بشرط كونه بعد الايمان الى مقاصد يطلب به كما ورد فى الخبر وهى غير المقصود

من الايمان فيكون من سبيل الصواب (واما اعتقاد الواجب او نبيه او كتبه
وحده بشرط المجاهدة فلم يثبت كونه موصلا الى مقاصد غير المقصود
من الايمان او كونه مودعا عليه حتى يكون سبيل الصواب ومن ادعاهما فعليه
البيان (فالجواب ان اتصاف فعل الفاعل بالمبالغة يكون بامرين بكثرة
صدوره عنه بكونه اقوى واكمل من سائر الافراد ولاشك ان الايمان اقوى
الموهوبات واعظمها فكان هبة كذلك فيجوز ان يقال لواهبه وهاب
سبيل الصواب اما بالنسبة الى هبة سائر السبيل وهو الظاهر واما بالنسبة
الى هبة سائر الموهوبات بان يجعل هبة كل سبيل الصواب موصوفة
بالمبالغة وجئ بصيغة المبالغة تنبيها عليه (ويمكن ان يقال ان الايمان
من الاعراض وهي لاتبقى زمانين بل بقاؤها بتجدد الامثال وخلق الله
تعالى في كل آن فتكثر الموهوبات وهبته اذ الموجود في كل آن يصدق
عليه انه ايمان لكن هذا عند من يمنع بقاء الاعراض وهم الاشاعرة
دون من يقول ببقائها (فان قلت ماتقول في رجل آمن بالله تعالى
في آن ثم ارتد العياذ بالله تعالى فانه يصدق عليه انه مؤمن في الجملة مع انه
لم يصدق عليه ان الله تعالى وهاب له سبيل الصواب على هذا الجواب (قلت
المؤمن منصرف عند الاطلاق على من مات مؤمنا اذ ايمان كل كامل منجح
بخلاف ايمان المرتد ويدل عليه قولهم المؤمنون في الجنة والكافرون في النار
(نعم يرد على هذا النقض بمن آمن قبيل الغرغرة لايقال زمان الغرغرة
قد يجد د الايمان بل بعد الموت ايضا لان ذلك الايمان غير مقبول فلا يكون
سبيل الصواب (فان قلت لايجوز ان يراد الايمان بسبيل الصواب لانه
لايوهب لمؤمن لاستحالة ايجاد الموجود والا لكان الشئ موجودا مرتين
او حاصلا قبل حصوله (قلت الايمان لايوهب للكافر حين هو كافر اذ
معنى هبته ايجاده في قلبه وحين الوجود زال عنه الكفر لانه
ضد الايمان فلا يكون كافرا حين كونه موهو باله بالايمان بل مؤمنا
بذلك الايمان وانما يلزم الاستحالة المذكورة ان لو وهب الايمان
لمؤمن قبل كونه موهوبا له وليس كذلك وحاصله ان صيغة الفاعل ههنا بمعنى
الحال كما هو المتبادر من الفاعل والمستقبل فانه اذا قيل زيد مصل او يصلي
يتبادر منه الحال لا بالنسبة الى زمان المتكلم بل بالنسبة الى زمان الهبة (واما

قولهم اسلم امس اويسلم غدا كافر فيمعنى الماضى بالنسبة الى زمان الاسلام (فان قيل ايجاد الايمان مقدم على وجوده فى نفسه لانه علة وهو مقدم على وجوده فى محله لان ثبوت الشئ لغيره فرع ثبوته فى نفسه (وما قيل ان وجود الاعراض فى نفسه عين وجوده فى محله فزيف وهو مقدم على صحة اطلاق المؤمن عليه لان سببها محال بل بعدها بدرجتين لايسمى مؤمنا فيلزم المحذور (قلنا تقدم الايجاد على الموجود ذاتى لازمانى والا يلزم وجود النسبة بدون المنسوب اليه وهو باطل لانها لاتقوم الا بالمتنسبين وكذا تقدم وجود العرض فى نفسه على وجوده فى محله والا يلزم قيام العرض بنفسه وهو ممنوع بالاتفاق وبقاؤه زمانين وهو ممتنع عند البعض وكذا تقدمه على صحة الاطلاق فزمان الايجاد والوجود وصحة الاطلاق واحد فيصدق انه مؤمن زمان الهبة على انه لوفرض كون التقدمين الاولين زمانيا لايضرنا ايضا لان اللازم من كون الله تعالى وهابا للمؤمنين كونهم موصوفين بالايمان حال كونهم موهوبين لهم وهى حال وجود الايمان فى قلوبهم ولوفرض كون التقدم الثالث زمانيا ايضا وارتكب انفكاك وجود الايمان فى محله عن صحة المؤمن عليه مع لزوم ان لايكون زمان وجود الايمان مؤمنا على ذلك التقدير ولا كافرا لارتفاع الكفر فى تلك الحالة وامتناع صدق المشتق على شئ بدون اتصافه بمأخذ الاشتقاق لم يمكن الجواب بان يقال يسمى مؤمنا فى تلك الحالة مجازا باعتبار مايؤل اليه كما لايمكن ان يجاب به اولا لانه يلزم جمع الحقيقة والمجاز (اللهم الا ان يخص سبيل الصواب بالايمان وقيل ببقاء الاعراض اوادعى عموم المجاز وكله بعيد (ولا يمكن ايضا ان يجاب عن اصل الاعتراض على مذهب من يقول بامتناع بقاء الاعراض بان يرتكب ان الايمان الحادث اولا ليس بموهوب لمؤمن ثم مايتجدد هو موهوب لمؤمن بذلك الايمان السابق لانه منقوض بمن آمن قبيل الغرغرة فانه مؤمن وليس بموهوب له سبيل الصواب على هذا الجواب (ويمكن ان يقال ان المراد بالمؤمن من مات على الايمان وان نسبة شئ الى مشتق لايلزم ان يكون وقت اتصافه بمأخذ الاشتقاق وان كان يتبادر الذهن الى ذلك بل يجوز ان يكون قبل اتصافه به او بعده قوله (والصلوة

والسلام على نبيه محمد) لما هما الجنس باعتبار وجوده فى بعض الافراد (والصلوة فى اللغة مشتركة بين الدعاء والاستغفار والرحمة ويتعين احدها بالاضافة الى المؤمنين والملائكة والله تعالى (كتبت الفهما على صورة الواو ايذانا بانها مقلوبة منها وبالتفخيم (والسلام بمعنى السلامة (والنبى فى الاصل نبئ على فعيل من النبأ وهو الخبر ثم جعل اسما لكل من اخبر عن الله تعالى بطريق الالهام (ومحمد فى الاصل الذى كثرت خصاله الحميدة ثم جعل علما لافضل الرسل عليهم الصلوة والسلام لكثرة خصاله المحمودة واخلاقه المودودة قال الله تعالى فى حقه (وانك لعلى خلق عظيم * وما ارسلناك الا رحمة للعالمين) قوله (الزاجر من الاذناب الحاث على طلب الثواب) اعلم اولا ان لام التعريف موضوعة للجنس والاشارة الى الحقيقة وهو معنى واحد لا ينفك اللام منه لكنه يتعدد باعتبارات اربعة (اعتباره من حيث هو هو مع قطع النظر عن وجوده فى افراده نحو الانسان نوع ويسمى لام الجنس والحقيقة تمييزا عن غيره (واعتباره من حيث وجوده فى ضمن فرد معين ويسمى لام العهد الخارجى (واعتباره من حيث وجوده فى ضمن كل الافراد ويسمى لام الاستغراق (واعتباره من حيث وجوده فى بعض الافراد من غير تعيين ويسمى لام العهد الذهنى وقد يسمى لام الجنس ايضا نظرا الى المعنى الموضوع له بحسب الحقيقة (وهذا المعنى الاخير والنكرة بحسب الخارج سواء ولذا قد يعامل معاملتها من وقوع النكرة صفة وغيره وبحسب المعنى متفاوتان لان النكرة تدل بحسب الوضع على فرد غير معين والمعرف باللام الذهنى يدل بحسبه على الجنس والحقيقة وارادة فرد غير معين حصلت من قرينة خارجية مثل الاكل والشرب وغيرهما ولذا قد يوصف بالمعرفة ايضا ابقاء للجهتين حظهما واما طريق المعرفة والتمييز بين هذه المعانى فيما وقع من المواضع فانه ينظر فان وجد عهد وقرينة خارجية على ارادة فرد معين فاللام للعهد الخارجى والا فللاستغراق الا ان يمنع مانع فللجنس والحقيقة الا ان يمنع مانع فللعهد الذهنى واذا عرفت هذا فلام الزاجر والحاث للعهد الخارجى والاشارة الى محمد عليه الصلوة والسلام ولام الاذناب للاستغراق ٤ والثواب للعهد ٧ الذهنى فتأمل (والزجر المنع

٤ اذ يمكن الاجتناب عن جميع الذنوب منه
٧ اذ لا يتصور طلب جميع الثواب منه

والنهى (والاذناب بكسر الهمزة مصدر اذنب الرجل اى صار ذا ذنب (والحث التحريض والاغراء (والثواب جزاء العبادة قوله (وعلى آله واصحابه) اصل آل اول بدليل اويل قلبت واوه الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (وخص استعماله فى الاشراف ومن له خطر عظيم دنيويا كان اواخرويا (والاصحاب جمع صحب بفتح الصاد وسكون الحاء كفرخ وافراخ وهو جمع صاحب كراكب وراكب قوله (خير الآل وخير الاصحاب) وخير اسم تفضيل اصله اخير اعل بالنقل والاستغناء وان لم يعل اخواته لكثرة استعماله (وكذا نقيضه وهو شر اصله اشرر فصر فا لخروجهما عن وزن الفعل (ولام الآل والاصحاب للاستغراق فيحصل المدح المقصود لا للعهد الخارجى ليحصل الاحتراز عن بعض اقربائه عليه الصلاة والسلام الذين لم يتبعوه وعن المنافقين فى زمنه عليه السلام ٣ (وان يؤذنه اعادة المعرفة لا لان خيرا اسم تفضيل فيلزم الاشتراك بين موصوفه وما اضيف اليه فى اصله وهم لا يوصفون به لانه لا يمكن دفعه بان ما ذكرتم فيما اذا قصد به التفضيل على المضاف اليه (واما اذا قصد به الزيادة المطلقة فممنوع (وبان خيرا قد لا يكون اسم التفضيل بل صفة مشبهة مخففة من خيركهين وهين فلا يستلزم الاشتراك المذكور بل لان بعض اقربائه الذين لم يتبعوه عليه الصلاة والسلام ليسوا بداخلين فى قوله وآله حتى احتيج الى قيد احتراز عنه (قال الجوهرى فى الصحاح آل الرجل اهله وعياله وآل الرجل ايضا اتباعه وهم ليسوا من اتباعه وعياله وهو ظاهر ولا من اهله بدليل قوله تعالى (انه ليس من اهلك) حيث لم يتبعه وكذا معنى الاصحاب لا يتناول المنافقين لانه وان اختلف فى معناها (قال جمهور اهل الحديث الاصحاب كل مسلم رأى الرسول عليه الصلاة والسلام وقيل وطالت صحبته وقيل روى عنه اورآه الرسول عليه الصلاة والسلام (لكنهم اتفقوا على اشتراط الاسلام والمنافق ليس بمسلم واوحمل على العهد الخارجى لزم اما تخصيص الصلاة والسلام على بعض الآل والاصحاب ان كانت الاضافة لامية اوعدم معنى محصل ان كانت بيانية (واما حديث اذا اعيدت المعرفة كانت عين الاول فعند عدم المانع والقرينة على خلافه قوله (وسيلة) هى ما يتقرب به

٣ اعلم انه لو جعل لاما هما للعهد يكون خير الاول بدل البعض من الكل لاصفة لفساده ولو جعلا للاستغراق يجوز كونه صفة فتأمل منه

الى الغير قوله (واحد اركانها التصريف) الركن ما يقوم به الشيء فيتناول نفس الماهية ان كانت بسيطة وجزئها ان كانت مركبة (والتصريف علم لهذا العلم ولامة مزيدة للصحيح معنى الوصفية وبيانه ان العلم ثلثة اقسام قسم يجب استعماله مع اللام وهو المسمى به معها والغالب بها او المأول بواحد من الجنس او المثنى او المجموع بالجمع الصحيح (وقسم يجوز وهو ما كان في الاصل مصدرا او صفة وقسم يمتنع وهو ما عداهما والتصريف من الثاني قوله (لانه يصير) اى انما سمي هذا العلم تصريفا لانه في اللغة بمعنى التغيير والتحويل وبهذا العلم يحول الاصل الواحد الى الفروع الكثيرة ويمكن ان يقال تقديره انما كان من العربية لانه به يصير اللفظ القليل العربي الفاظا كثيرة (فيكون باحثا عن احوال الالفاظ العربية ومايكون كذلك فهو من العلوم العربية ٧ قوله (به) اى بسبب التصريف (قدم على متعلقه لافادة الحصر (فان قلت الصيرورة المذكورة صدرت من الواضع وهو الله تعالى ثم حدث هذا العلم سواء كان بمعنى الملكة او التصديق او المسائل فانى يكون المتأخر سببا للمتقدم (قلت المراد من هذه الصيرورة هي الصادرة من كل مصرف يصرف الكلم بسبب معرفة قواعد الصرف كما يقال في العرف صرفت الكلمة وان كان المصرف في الحقيقة هو الواضع (ويمكن ان يقال استعير الصيرورة المذكورة لمعنى العلم بها اطلاقا لاسم المتعلق على المتعلق ثم اشتق منها فعل فمعنى يصير القليل به بعلم صيرورته اياه فمعنى السببية حينئذ ظاهر قوله (من الافعال) بيان لقوله القليل فيكون المراد منها ههنا الافعال الحقيقة هي المصادر (او لقوله كثير فيكون المراد منها الافعال المصطلحة وهي الماضي والمضارع والامر والنهي (ولكن يرد عليهما ان القليل الصادر كثيرا عام بكل فرد فيتناول الجامد للصادر مثنى مجموعا ومصغرا وذلك وكذا الكثير لان بحث الصرف عام فلا وجه للتخصيص بالذكر (اللهم الا ان يقال اكتفى بذكر اعظم الاقسام كما اكتفى ببيان احدهما بناء على ان اكثر الابحاث في هذه الرسالة عنه قوله (الموفق) التوفيق جعل الله تعالى فعل عباده موافقا لما يحبه ويرضاه قوله (المرشد) الارشاد هو الدلالة على الصراط

والاول اولى كما لا يخفى

المستقيم قوله (الافعال على ضربين) لما دخل لام التعريف على افعال وامتنع الاستغراق اذ يكون معناه ح كل فرد من افراد الفعل على ضربين وهذا بين الفساد ٧ (واضحل معنى الجمعية واريه طبيعة العامة فمعناه مفهوم الفعل مشتمل على نوعين اشتمال الكلى الواحد على جزئياته الكثيرة ومعنى حمله عليها وجوده فيهما بمعنى انه يمكن ان يؤخذ من كل جزئى معنى كلى حاصل فى العقل بتجريده عن المشخصات اذ المطلق اعنى الكلى الطبيعى غير موجود فى الخارج عند المحققين اذ يلزم ان يكون الشئ الواحد فى حالة واحدة موجودا فى امكنة متعددة وذلك بين الاستحالة وان قال اكثر الناس انه موجود فى ضمن الاشخاص لانه جزء منها فالشامل هو الكلى والمشمول كل واحد من جزئياته يجوز ان يكون مجموع جزئياته (واما المشمول فى اشتمال الكل على اجزائه فكل جزء منها لا مجموعها اذ هو شامل ولا بد من الفرق (وانما خص الافعال بالذكر مع ان الاسم ايضا مشتمل على ضربين لقلة البحث عنه فى هذا المختصر (واما الحرف فلا يبحث عنه فى الصرف لعدم تصرفه قوله (اصلى وذو زيادة) اى احدهما فعل اصلى وهو ما تجرد ما ضيه عن الزيادة وثانيهما فعل ذو زيادة وهو ما اشتمل ماضيه على الزائد وانما قدرنا الفعل ثنيهما على ان القسم بحيث ان يكون اخص من المقسم فى التحقيق وان جاز ان يكون اعم منه فى الظاهر قوله (فالاصلى ثلاثى ورباعى) اى كل فرد مما يصدق عليه مفهوم الاصلى يصدق عليه مفهوم الثلاثى (او مفهوم الرباعى على ان الواو الجامعة بمعنى او القاسمة فيكون بمعنى المنفصلة حقيقة (ولا يخفى انه لا يمكن ان يراد من الاصلى طبيعة العامة ٧ كما اريد مما سبق فتأمل قوله (فالثلاثى ما كان ماضيه على ثلثة احرف) اى مفهوم الثلاثى وحقيقة اصله ما كان ماضيه مشتملا على ثلثة احرف فقط (فان قلت هذا التعريف غير جامع لعدم صدقه على الماضى كما لا يخفى والجمع لا بد منه فى التعريفات (قلت نعم لكن هذا من قبيل المسامحات الواقعة فيما بينهم فانهم يذكرون مقام التعريف ما يفهم المبتدى بسهولة وقد يكون بعض التعريفات عسير الفهم عليه كما كان ههنا كذلك (فان تعريف الثلاثى الجامع وهو ما كان

٧ اذ لو اريد ذلك فاما ان يراد من الثلاثى والرباعى طبيعتهما او افرادهما والاتصاف بمفهوميهما اذ لا رابع وفساده ظاهر وان شئت زيادة ايضاح فتأمل فى قولنا الحيوان اما انسان وغير انسان منه

٧ فى كونه مجمولا عليهما وموجودا فيهما بالمعنى الذى يذكر لا بكونه جزأ منهما فتأمل منه

حروفه الاصول ثلثة فقط غيران المبتدى لا يميز الاصول عن الزوائد فيتسامحون ويذكرون بدله ما هو قريب الى فهم المبتدى ليمكن به استنباط التعريف عنه بسهولة فلا يبالون بعدم جمعه اومنعه لانه ليس بتعريف على الحقيقة (منها التعريفات المشتملة على لفظ كل فانها لا تصدق على كل فرد مما صدق عليه المعرف وهو ظاهر لكنها يسير فهمها للمبتدى مع انها يمكن استنباط التعريف عنها بسهولة (ويمكن ان يقال هذا التعريف على مذهب المتقدمين المحققين فانهم لا يشترطون الجمع والمنع فى التعريف ويجوزونه بالاعم والاخص بل بكل متصادق فى الجملة قوله (وهو ستة ابواب الاول فعل يفعل) اى الباب الاول مجموع موزونهما ومايشتق منهما ومايشتقان منه ومجهولهما (واكتفى بالاول اكون الامتياز بين الابواب به والمراد من موزونيهما ما كان على هيئتهما من غير تداخل اللغتين متشاركين فى الاصول (والاصول ان يجعل مجموع فعل يفعل علما لذلك المجموع وكذا الباقى فلا يحتاج الى تكلف وتعسف والتعريف الواضح للباب الاول هو مجموع كلمات متصرفة خالية من ماض معلوم مضموم العين اومكسورها اومضارع معلوم مفتوح العين اومكسورها ومايشتق منهما ومايشتقان منه ومجهولهما وكان كل منهما مشاركا للاخر فى الاصول وكان المجموع مشتملا على ماض مفتوح العين ومضارع مضمومها من غير تداخل اللغتين وقس على هذا باقى الابواب (ويدل على ما قلنا عدم جواز ان يقال نصر باب اول بل يقال من الباب الاول (فنى حمل ستة ابواب على الثلاثى نظر يظهر بالتأمل ٧ (وعلى تحقيقنا هذا لا يرد الاعتراض بالفعل المبنى للمفعول حيث انه لا يدخل فى هذه الابواب الستة بالنظر الى ظاهر ما ذكره المصنف لانه داخل فى باب فعل المبنى للفاعل (ولا بالافعال الغير المتصرفة نحو نعم وبئس حيث انها افعال ثلاثية لم تدخل فى هذه الستة (لان بحث الصرف مقصور على المتصرف فغير المتصرف لا يدخل فى المقسم فخروجه عن الاقسام لا يضر بل يجب قوله (وما كان مختصا بالباب الثالث) اراد بالاختصاص به الاتيان منه اطلاقا للاسم الملزوم على لازمه اذ يشترط فى كل ما جاء من الباب الثالث هذا

٧ لان الثلاثى قسم من الاصل وهو من الفعل وهو من الكلمة وقد اعتبر فى مفهومها الافراد فكيف يحمل عليه ما اعتبر فى مفهومه الجمع

الشرط (فلا وجه لتخصيص المختص به بالذكر قوله (لا يكون الا عينه اولامه احد من حروف الحلق) يجوز ان تكون كان ناقصة والمستثنى المفرغ وهو الجملة الاسمية خبره تقديره لا يكون ذلك المختص شيئا من الاشياء الا عينه الخ (ويجوز ان تكون تامة والمستثنى حالا من فاعله بالضمير وحده على ما هو وارد على الندرة (فتقديره لا يوجد ذلك المختص كائنا على حال من الاحوال الا عينه اولامه احد من حروف الحلق اى الاحال كون عينه اولامه احدا منها (وعلى الاول يكون الحصر اضافيا قوله (الا ابى يأبى) استثناء من فاعل لا يكون بملاحظة الاستثناء الاول تقديره كل مختص بالباب الثالث عينه اولامه احد منها الا ابى يأبى قوله (وحروف الحلق ستة) انما لم يعد الالف مع كونها من حروف الحلق (لعدم اصالته فى غير الحرف والاسم الغير المتمكن قوله (والرباعى المجرد ماكان ماضيه على اربعة احرف) لابد فيه من قيد اصول حتى يخرج نحو اكرم ومن جعل لا قوله (وهو باب فعلل) من التعريف بان يجعل الواو للحال والضمير لماضيه (واكتفى ههنا وفيما سيجئ بوزن الماضى لحصول الامتياز به بخلاف ابواب الثلاثى قوله (وقد يكون ستة ابواب) اى وقد توجد ستة ابواب موازنة لفعلل (وهذه الستة من ذى الزيادة ذكرها ههنا للاستطراد والتبعية للرباعى المجرد لكونها ملحقا به قوله (هو باب فوعل) انما لم يعل الواو والياء فى الاربعة المتقدمة ولم يدغم فى الاخيرة لئلا يبطل الالحاق وانما اعل الخامس لانه لا يبطل الالحاق بتغيير آخر الكلمة وههنا باب آخر لم يذكره المصنف وهو باب فعنل نحو قلنس (واما نحو زلزل فرباعى مجرد عند البصريين خلافا للكوفيين قوله (مزيد على الثلاثى) اى النوع الاول فعل مزيد فيه على الثلاثى شئ (وانما قدرنا هذه المذكورات لان المراد من المزيد على الثلاثى نفس الكلمة المشتملة على الزائد لا الحرف الزائد على الثلاثى قوله (فمزيد الثلاثى اربعة عشر بابا) اعلم ان مزيد الثلاثى ثمانية وعشرون بابا سبعة منها ملحقة بدحرج وقد ذكر وسبعة ملحقة بتدحرج ولم يذكرها المصنف نحو تجورب وترهوك وتشيطن وتقلسى وتقلنس وتمسكن وتجلبب والثنان ملحقان باحرنجم نحو اقعنسس واسلنقى (واثنى عشر غير ملحق

* لكن يلزم فيه ما يلزم من حمل ستة ابواب على الثلاثى كما سبق منه

بشيء (واما مزيد الرباعي فثلثه فمجموع الافعال ثمانية وثلثون بايا قوله (فصل في الوجوه التي اشتدت الحاجة) ان هذه الالفاظ التي سنذكرها مفصولة عما قبلها لانفصال في معانيها كائنة في بيان الوجوه اى الكلمات اما من الوجه بمعنى العضو المعروف فوجه الشبه كون المعاني معروفة بها (كما ان الانسان يعرف بوجهه او من الوجه بمعنى الطريق فوجه الشبه كونها موصلة لسامعها الى معانيها المقصودة منها (كما ان الطريق يوصل سالكه الى مقصوده قوله (الى اخراجها من المصدر) اما بالذات او بالواسطة قوله (وهي ستة) بناء على ان ماعداها من المشتقات لم تشتد الحاجة اليها وان كان اصل الحاجة ثابتا وان سلم فلا حصر قوله (ميميا اوغير ميمي) والمراد من الميمي مايكون في اوله ميم زائدة نحو مقتل وبغير الميمي مالايكون كذلك نحو ضرب وشتم وامن وموت قوله (فان كان المصدر غير ميمي فهو سماعي) اى ان كان ثلاثيا تركه لانفهامه من سياقه قوله (ونعني بالسماعي انه يحفظ كل مصدر) الظاهر ان يقال ونعني بالمصدر السماعي كل مصدر الخ فلابد من تأويل اما في الاول اى نعني بكون المصدر سماعيا وفي الثاني اى نعني بالمصدر السماعي انه يحفظ الخ فتأمل او المراد من الحفظ المذكور على وجه اللزوم (وحاصل التعريف ان المصدر السماعي وهو المصدر الذي يلزم حفظه على ماجاء من العرب قوله (فلا يقاس عليه) ليس من التعريف لانه لوكان منه مع عدم الاحتياج اليه في المنع والجمع لزم المصادرة في قوله (لانه لاقياس) اذهو تعليل لقوله وهو سماعي بل تفريع على كون المراد من السماعي هذا المذكور لكونه لازما لوجوب الحفظ اذ لو جاز القياس لما وجب حفظه (وحاصل كلامه ان المصدر الغير الميمي من الثلاثي سماعي وهذا دعوى لابد من تحريرها قبل اقامة الدليل عليها فمعنى ماسوى السماعي ظاهر (وله معنى ولازم اما معناه مالزم حفظه على ماجاء من العرب (اما لازمه فعدم جواز القياس عليه وانما بين لازمه وان كان بيان المعنى كافيا في التحرير لانه يستدل على هذه الدعوى بوجود لازمه فبينه اولا ليقبل الذهن دليله بلا تردد فالمبين في التحرير لازمية المعنى السماعي من غير تعرض لوجوده في المصدر

الغير الميمى من الثلاثى (واما الدليل فبيان وجوده فيه ليثبت ملزومه وهو كونه سماعيا لامتناع الانفكاك فلا مصادرة قوله (نحو المطلع) ليس غرضه حصر ماشذ منه نحو محمدة ومظنة وغيرهما ولذا اورد لفظ نحو قوله (الا المرجع والمصير) يرد على الحصر المهلك والمبيع المصدران وغيرهما قوله (والاجوف) سواء كان مهموز الفاء او اللام اولا وسواء كان واويا او يائيا (اعلم ان المصدر الميمى من الاجوف اليائى يجئ على مفعل بالكسر ايضا لكن على طريق الفرعية لا الاصلية كمخز فلا يسمى شاذا (وانما الشاذ ماجاء على الاصالة بالكسر بان لا يجوز غير الكسر كالمجئ والمحيض قوله (المضاعف) سواء كان معتل الفاء اولا صرح به فى المغرب وسواء كان مهموز الفاء اولا قوله (والمهموز) اى غير المعتل الفاء واللام قوله (واما فى الناقص) سواء كان مهموز الفاء اوالعين اولا وسواء كان واويا اويائيا قوله (وفى معتل الفاء) اى غير المضاعف سواء كان مهموز العين اواللام اولا بشرط كونه واويا محذوفا فاؤه فى مستقبله (وان لم يحذف فالمصدر بفتح العين والمكان والزمان بكسرها (وان كان يائيا فحكمه حكم الصحيح صرح به صاحب المغرب هذا هو القياس وقد جاء شاذا بضم العين نحو ميسر وبفتحه نحو موضع على ماسمعهما الفراء قوله (واللفيف المقرون) سواء كان مهموز الفاء اولا ويدل على هذا حكمهم على مأوى الابل بالكسر انه شاذ قوله (واللفيف المفروق الخ) هذا عند المصنف وقد نقل التفتازانى عن بعض المتأخرين التصريح بان حكمه كالناقص وفهم من كلام الجوهرى ايضا (وفى كلام صاحب المفتاح ايماء اليه وان اعتبارهم بلام الفعل فى امثال هذا الحكم يؤيده ولان كون حكم طوى مثل رمى يرجحه وايضا دليل الناقص يقتضى الحمل عليه وان شئت ضبط هذا المقام بحيث يتضح لك المرام فاستمع ما يتلى عليك من الكلام حتى يشير اليك ببنان الانام (اعلم ان قياس المصدر الميمى واسمى الزمان والمكان من الثلاثى المجرد منحصر على وزنين مفعل بالكسر وهو المصدر الثلاثى الواوى المحذوف فاؤه فى مستقبله وللزمان والمكان من المثال الواوى ومن يفعل بالكسر اذا لم يكن معتل اللام ومفعل بالفتح وهو اخير

ماذكر جميعا فاحفظ هذا الضبط ينفعك فى المرام فانه غير موجود فى كتب الانام لانه من مزالق الاقدام وقد ضل عنه اكثر الاقوام قوله (معروفا ومجهولا) اعلم ان تسمية الفعل معروفا ومجهولا وغائبا ومخاطبا ومتكلما مجاز لغوى من قبيل اطلاق اسم اللازم وهو الفاعل ههنا على الملزوم وهو الفعل قوله (فى الواحد) اى فى ذى الواحدة مذكرا كان او مؤنثا كقوله تعالى (بقرة لافارض) وكذا قوله فى التثنية عام للمذكر والمؤنث ولابد ههنا من قيد الغائبين كما لايخفى (اعلم ان المراد من الفتح ههنا اعم من اللفظى والتقديرى ليشمل نحو رمى (وكذا الضم فى قوله ومضموم فى جمع المذكر الغائب ليشمل نحو غزوا قوله (فهو الذى فى اوله) اى المضارع هو الفعل الذى فى محل اوله وضمير اوله راجع الى الموصول (وهذا التعريف غير مانع لدخول نحو اكرم فلا يكون صحيحا منه (وجوابه يعلم مما ذكرنا فى تعريف الثلاثى ويمكن ان يقال معنى قوله زائدا على الماضى غير جزء منه وهمزة اكرم جزء من ماضى الافعال وان كان زائدا على الماضى الثلاثى قوله (مكسورة) عام للفظى والتقديرى فنحو يحمر تقديره يحمرر بالكسر قوله (يتفعلل) وكذا ملحقاته نحو يتجورب وانما لم يذكرها ههنا بناء على عدم ذكرها فيما سبق فيكون الحصر بالنسبة الى ماذكره قوله (فانها مرفوعة) اما بحركة الضمة سواء كان لفظيا او تقديريا او بحذف النون (واعلم انه لابد ههنا من استثناء الصورتين المتصل به نون جمع المؤنث واللاحق به نون التأكيد لان الاول مبنى على السكون والثانى على الحركة قوله (اما الامر) اى الغائب والمتكلم المعروفان او المجهولان والمخاطب المجهول لا الامر الحاضر المعلوم بقرينة ذكره بعده قوله (والنهى) اى الغائب والمخاطب والمتكلم المعروف او المجهول قوله (سكون لام الفعل الصحيحة) هى صفة اللام لا الفعل فيتناول نحو لينصر وليأخذ وليمدد وليعد وليقل وكذا المعتلة فلا يشمل غير الناقص والحروف واسمائها كلها مؤنث سماعى وما وقع فى بعض النسخ على التذكير فالاولى ان يحمل على تصحيف الناسخ لان الظاهر كونهما صفتين للفعلين وهو ليس بمستقيم لخروج المثال والاجوف من الحكم الاول وهو السكون ودخولهما فى الثانى وهو السقوط والامر

على العكس واهمال المهموز والمضاعف لعدم دخولهما فى كل منهما
قوله (سوى نون جمع المؤنث) استثناء منقطع لعدم دخول نون جمع المؤنث
فيما سبق قوله (واما الفاعل) اعلم ان الفاعل عند المصنف مايعم الصفة
المشبهة بدليل ايراد عظيم وضخم ومريض وزمن فانها صفات مشبهة
فيكون الفاعل عنده ما اشتق لمن قام به الفعل من غير اعتبار معنى الحدوث
الذي به يمتاز الفاعل عند غيره عن الصفة المشبهة لانها بمعنى الثبوت
قوله (فينظر) فيه اشارة الى ان الفاعل مشتق من الماضى وقد صرحه
فى المعتلات عند بيان فاعل الاجوف واما عند غيره فمشتق من المضارع (واعلم
ان ماذكره من اوزان الفاعل والمفعول والمبالغة هو الغالب وانه سماعى سوى
فاعل ومفعول الا يرى انه قد يجئ من مفتوح عين الماضى نحو قدير وصبور
ومن مضموم العين نحو حسن وقد يجئ المفعول على حلوبة والمبالغة على
عجاب قوله (وكسير) بمعنى مكسور وقع فى بعض النسخ بدله كثير والاصح
٧ هو الاول كما لا يخفى قوله (من الزوائد على الثلاثى) الزائد قد يكون بمعنى
العارض يقال الف اكرم زائد ويقابله الاصلى وقد يكون بمعنى الكثير
يقال حروف دحرج زائدة على حروف ضرب اى كثيرة منها ويقابله
القليل (والمراد ههنا المعنى الثانى فيشمل الرباعى المجرد ومزيداته
قوله (فى تصريف الافعال) لما كان معظم الابحاث فى هذا الباب
والمقصود الاصلى تصريف الافعال كما اشار اليه فى صدر الكتاب
اقتصر عليه ههنا (وان بين فى هذا الفصل تصريف الفاعل وغيره
قوله (على اربعة عشر وجها) ولقائل ان يقول ان اعتبر فى تعدد الوجه
اختلاف الصيغة فثلثة عشر فى الماضى والامر المعلوم واحد عشر فى غيرهما
وان اكتفى باختلاف المعنى فثمانية عشر فى الكل اللهم الا ان يحمل على
عادة المتصرفين قوله (ووجهان للمتكلم) جعل الوجهين له وان كان احدهما له
ولغيره لكون ذلك الغير متكلما حكما حتى اذا قال واحد من الجماعة نضرب
كان كما يقول كل واحد منها اضرب فيكون من باب التغليب قوله (رجلا
كانا وامرأة) اعترض عليه بان المتكلم قد يكون صبيا وصبية فالوجه
ان يقال مذكرا كان اومؤنثا (ولنا فى كل من الاعتراض والوجه نظر

٧ لان كثيرا لازم ولا يجئ المفعول منه

اما الاول فلانه ليس فى كلام المصنف مايفيد الحصر وانما خصهما بالذكر لحصول المقصود بهما وهو بيان عدم اختلاف صيغتهما بما يختلف به صيغة الغائب والمخاطب وهو التذكير والتأنيث ليحصل الامتياز وسبب الاتحاد كونهما للمتكلم لانه يرى ويسمع كلامه فيحصل به الامتياز من غير اختلاف الصيغة ولا دخل للصغر والكبر فى الاختلاف والاتحاد قطعا (ولما بين المصنف عدم اختلاف الصيغة فى المتكلم الكبير بالتذكير والتأنيث بين فى الصغير دلالة الظهور اشتراكهما فى العلة وعدم المانع (واما الثانى فلان المتكلم قد يكون هو الله تعالى وهو لا يوصف بالذكورة والانوثة والملائكة وهم لا يوصفون بهما ايضا بل قد يكون من الجمادات كما فى المعجزات ولا يوصف بهما (نعم توصف الالفاظ المعتبرة بهما نوعيهما بهما بحسب الاصطلاح ولا كلام فيها لان المراد من المتكلم ههنا معناه اللغوى كما كان من الغائب والمخاطب كذلك (فالوجه على زعم المعترض ان يقال مذكرا كان لفظ الدال عليه او مؤنثا حتى يعم الكل (فان قلت صيغة الفعل فى ضرب وضربا وضربت وضربتا واحدة وكذلك فى ضربن وضربت الخ فيكون صيغة الماضى ثلثة وقس على هذا سائر الافعال لان الضمائر فى آخرها ليست جزأ من الفعل بل هى اسماء فلا تتغير صيغة الفعل بتغيرها كما فى ضربه وضربك وضربنى (قلت الحال على ماذكرت لكنهم لما رأوا شدة الامتزاج والاختلاط بين الافعال وهذه الضمائر كما كانت بين الكل والجزء جعلوها فى حكم الجزء حتى اطلقوا على مجموعها الكلمة والفعل وان كان فى الحقيقة كلاما وجعلوا التغير فيها تغيرا فى صيغة الفعل كيف وقد وقع هذا الجعل فى الواضع حيث غير صيغة الفعل بتسكين الاخر عند الحاق نون الضمير او تائه فى آخره فرارا من توالى الحركات وذلك انما يمنع فى الكلمة الواحدة بدليل وقوع نحو ضربك وجعل النون فى الاشياء الخمسة فى المضارع علامة الرفع مع كونها بعد الضمائر ومحل الاعراب آخر الكلمة ولم يجز العطف عليها من غير تأكيد وفصل (اما بيان شدة الامتزاج فلان الافعال محتاجة فى الافادة الى هذه الضمائر لكونها فواعل وهذه الضمائر ايضا محتاجة فى وجودها اليها لكونها ضمائر متصلة غير مستقلة بالتلفظ بدون ما اتصل به

بخلاف ضرب زيدا وضرب زيد وضربك قوله (غير انه لا يأتي الوجهان) قيل لانه يلزم ان يكون الشخص الواحد في حالة واحدة آمرا ومأمورا وناهيا ومنهيا وذلك محال اقول هذا التعليل ليس بصحيح من اربعة اوجه (اما اولا فلانا لانسلم عدم جواز كون الشخص الواحد كذلك كيف والامرية من جهة القول والمأمورية من جهة الفعل وكذلك في النهي (واما ثانيا فلتخلفه في قول القائل لغيره مثلا اضرب زيدا حين قولك ذلك الغيره اضرب عمرا ولوزيدا في التعليل بلفظ واحد لم يتوجه هذا النقض (واما ثالثا فلانتقاضه بالمجهول (واما رابعا فلورود المتكلم من الامر والنهي المعلومين في كلام الفصحاء ويقال لا تتكلم مالا يعني ولنرجع الى المقصود الى غير ذلك قوله (والفاعل يتصرف على عشرة اوجه) اى فاعل الثلاثي بقرينة سياقه لان فاعل المزيدات يتصرف على ستة اوجه فقط وكذا المراد من المفعول مفعول الثلاثي لان مفعول المزيدات يتصرف على ستة اوجه كفاعلها (والحق ان المفعول من الثلاثي والمزيدات سواء في عدم تصرفه الاعلى ستة اوجه (نعم قد جاء من الثلاثي ملاعين ومشائيم ولم يجئ من المزيدات غير المناكير كذا في المفصل والشافية قوله (اللازم) اى بعض اللازم وانما لم تحمل اللام على الاستغراق لعدم الامكان لان بعض اللازم لا يدخل عليه هذه الاسباب فضلا عن التعدية بها وبعضها لا يصير بها متعديا (نحو امشى الرجل وموتت الابل) اعلم ان للمتعدى معنيين ما جاوز فعل فاعله الى المفعول به وهو المقابل للازم المراد عند الاطلاق وما يتعلق معناه بغيره بواسطة حرف الجر ويسمى متعديا بغيره وهذا عام متناول للازم والمتعدى الى الثاني والثالث بواسطة حرف الجر فيسمى بالنسبة الى الاول والثاني متعديا بنفسه وبالنسبة الى الثاني والثالث متعديا بغيره لكن هذا المعنى لا يراد الا عند بيان المتعدى اليه وبه وحروف الجر كلها من اسباب التعدية بالمعنى الثاني والباء خاصة في بعض المواضع منها بالمعنى الاول والمراد بالمتعدى ههنا هو المعنى الاول بدلالة عد الهمزة والتشديد من اسبابه فلا بد من تخصيص قوله وحروف الجر بالباء في بعض المواضع وتقييد قوله ولا يجئ المفعول به والمجهول من اللازم بغير واسطة حرف الجر فتأمل قوله (والمتعدى يصير لازما بحذف اسباب التعدية) اى كل متعد كان

فيه احد اسباب التعدية المذكورة اوقابلية النقل الى باب انكسر اوكان من باب فعلل فيكون اللام فيهما للاستغراق العرفى لعدم امكان الحقيقى بخلاف اللام فيماسبق ونحوعلم ليس التشديد فيه سببا التعديته لحصولها قبله وتوضيحه ان السبب هوالطريق المفضى الى الشئ فى الجملة من غير اضافة وجوده ووجوبه اليه اذ لواضيف اليه الوجود يسمى شرطا ولواضيف اليه الوجوب يسمى علة والتشديد فى نحوعلم غير مفض الى تعديته اصلا فلايكون سببا للتعدية وان كان مطلق التشديد سببا لمطلق التعدى لافضائه اليه فى الجملة وهمزة اعلم وان كان سببا للتعدية الى الثالث ولذا يزول بزواله لكن ليس سببا للتعدية المراد ههنا قوله (يكون بين الاثنين) اى يكون مدلوله وهوالحدث حاصلا بين الاثنين اى قائما بهما قوله (الاقليلا) استثناء من فاعل يكون الاالقليل من باب فاعل فانه لايكون بين الاثنين بل يكون قائما بواحد فان العقاب فى عاقبت اللص مثلا قائم بالمتكلم فقط ومتعلق باللص تعلق وقوع لا تعلق قيام بخلاف المناضلة فى ناضلته فانهما قائمة بالمتكلم والغائب ومتعلق بهما تعلق قيام لكن لابد وان يكون صادرا من المتكلم ابتداء ويتعلق بالغائب ليكون مفعولا به ممتازا عن الفاعل وكذا فى كل ماكان من فاعل بخلاف تفاعل فان البادى فيه غير معلوم ومن ثمه جاز ان يقال اضارب عمرو زيدا ام ضارب زيد عمرا ولم يجز اتضارب عمرو وزيد ام تضارب زيدا وعمرو واعلم ان ماذكره المصنف من معانى الابواب هوالغالب اذليست منحصرة فيما ذكر لمابين فى المطولات قوله (والحروف التى تزاد) اى لغير الالحاق والتضعيف فانه يزاد فيهما من اى حرف كان نحوجلبب وقطع قوله (واذا كانت كلمة الخ) كلمة كانت ناقصة اوتامة والواو الاولى للحال والثانية للعطف وتقييد الحرف بالواحد ليس للاحتراز عما فوقه بل للتعميم اما الاول فلاستلزام الكل للجزء واما الثانى فلشموله لكل جزء مما فوقه واما تذكيره فلكونه للنسبة الى اسم فاعل كقوله تعالى (بقرة لافارض) قوله ان لايكون لها معنى بدونها ان اراد ان لايكون لهامعنى اصلا على مايدل عليه العموم الحاصل من وقوع النكرة فى سياق النفى ينتقض بنحوجهر فان الميم فيه اصلية مع ان له معنى بدونها

وان اراد ان لا يكون لها معناها بعينها ينتقض بنحو ضارب على انه تخصيص من غير مخصص فالوجه ان يقال الا ان لا يوجد لها معناها بعينها ولا معنى يناسبه بدونها (ثم اعلم ان هذا الاستثناء مفرغ تقديره فاحكم انها زائدة في كل موضع الاموضع ان لا يكون لها معنى بدونها قوله (وابواب الرباعي كلها متعد الادرج) هذا الحصر غير مستقيم سواء اريد بالرباعي المجرد او اعم يجيء برهن وموت وامنى وجلبب وغيرها قوله (وابواب الخماسي كلها لوازم) سواء كان مزيدا على الثلاثي ملحقا او غير ملحق او مزيدا على الرباعي قوله (فانها مشتركة) بمعنى ان بعض الافعال الجائي منها متعد و بعضها لازم فيكون الباب المشتمل عليها مشتركا بين اللازم والمتعدي قوله (وابواب السداسي كلها لوازم) سواء كان مزيدا على الثلاثي ملحقا او غير ملحق او مزيدا على الرباعي يرد على الحصر احلولية واعروريته واغلوطني فلان اي لزمني قوله (وهمزة افعل) يوهم ظاهره ان تكون الهمزة في باب افعل حرفا من حروف المعاني فيكون نحو اكرم مركبا من فعل وحرف فلا يكون كلمة وليس كذلك لان الدال على الصيرورة مثلا ليس هو الهمزة فقط بل مجموع حروف الكلمة مع الهيئة غاية ما في الباب انه صار دخول الهمزة سببا لمعنى الصيرورة وجزأ من الدال عليها ولذا اسند المصنف المعاني المذكورة اليها مجازا وقس عليه سين استفعل قوله (وللدخول في شيء) بعضهم جعلوا هذا المعنى داخلا في معنى الصيرورة وقالوا معنى اصبح الرجل صار ذا صباح ولكن اعتبار المصنف اولى لان المفهوم من اصبح هو الدخول في الصباح لا صيرورة ذي الصباح وان لزم والمراد بيان معناه المطابقي لا الالتزامي قوله (وللتكثير) وغير المصنف لم يذكر هذا المعنى ولعله ادخله في الصيرورة ايضا لكون معنى البن الرجل صار ذا البن كثيرا لكن لما كانت الهمزة ههنا دالة على معنى زائد على الصيرورة وهو التكثير كان اولى ان يفرد معناه عن معنى الصيرورة الحالية عن معنى التكثير فيكون اضبط فيكون مراد المصنف من الصيرورة السابقة هو الحالية من معنى التكثير بقرينة المقابلة واكتفى بقوله للتكثير وان كان في الحقيقة له معنى الصيرورة لتعلق الغرض به ههنا قوله (وسين استفعل) وقد عرفت ان الاسناد المذكور مجاز لكونها سببا واما وجه تعيين السين

دون الهمزة والتاء مع كون الكل زائدا وموجودا في باب استفعل فانهما لو كانا سببين لهذه المعاني لوجدت في سائر الابواب مما فيه همزة الوصل نحو انفعل والتاء نحو افتعل ولما لم توجد علمنا انهما ليسا بسببين واما السين فلم توجد في غير هذا الباب كما ان هذه المعاني لم توجد في غيره (واعلم ان ما ذكرناه من الدلائل وكذا ما ذكره غيرنا في العلوم العربية اكثرها خطابية مفيدة للظن مستخرجة بقوة القريحة وليس بقطعية مفيدة لليقين حتى يضرها الاحتمالات العقلية فتأمل قوله (للطلب) اعلم ان المصنف فرق بين الطلب والسؤال كما فعله بعضهم بان الطلب يكون بالقلب والسؤال باللسان ولم يفرق بينهما الاكثرون ولذا جعلوا هذين المعنيين واحدا قوله (اى انقلب الخمر خلا) هكذا وجدنا النسخ الموجودة عندنا ولكنه سهو من الناسخ والصحيح انقلب الخمر الى الخل لان باب انفعل لازم ولذا قال في الصحاح المنقلب مصدر اومكان تدبر قوله (وحروف المد واللين والعلة واحدة) اعلم ان حروف الزائدة حروف بيان لايكون كلها ولاجزؤها اصلية ولا مقلوبة عنها من العشرة المذكورة وحروف العلة الواو والياء والالف كلمة كانت اوغير كلمة اصلية كانت اومقلوبة عنها اوزائدة متحركة كانت اوساكنة مجانسة حركة ماقبلها لها اوغير مجانسة وحروف اللين هذه الثلثة مقيدا بكونها ساكنة وغير مقلوبة من حرف صحيح ومطلقا من غيره وحروف المد حروف اللين بشرط مجانسة ماقبلها لها وقول المصنف واحدة محل تأمل فتأمل قوله (وكل فعل ماض) وانما خص الماضي بالذكر مع كون الحكم عاما لكون فهمه ايسر للمبتدي مع كون احكام الغير معلوما بالمقايسة واراد بالماضي ماضي الثلاثي المفرد المذكر الغائب بقرينة المثال وعدم ذكر المزيدات في باب المعتلات وتعلم هي بالمقايسة ويدل على هذا قوله في اوله ووسطه وآخره دون فائه وعينه ولامه قوله (ادغم اولهما) لم يذكر هذا الكان اولى لان المضاعف قد لا يقع فيه الادغام (واعلم انه قد يجتمع اثنان من علامات هذه الستة فيسمى باسمين نحو اود ووأد ووبأ ووأب وجاء وابى ونأى وليس واوى ووأى فيقال المعتل المضاعف او المهموز العين او اللام والاجوف

المهموز الفاء او اللام و الناقص المهموز الفاء او العين و المضاعف المهموز الفاء و اللفيف المقرون المهموز الفاء واللفيف المفروق المهموز العين واى الاسمين قدم جاز والمشهور ماذكرنا قوله (باب المعتلات) اعلم ان ماذكر فى هذا الباب من القواعد عند عدم المانع كالالتباس وغيره كما اشار اليه فى آخر الكتاب بقوله وقد يكون فى بعض المواضع لاتتغير المعتلات مع وجود المقتضى قوله (قلبتا الفا) اى تلفظ الالف بمكانهما القلب لايتصور فى الاعراض قوله (لاتقلبان الفا) لوجود المانع وهو الالتباس للمفرد على تقدير القلب والحذف لاجتماع الساكنين قوله (لان الواو) تعليل لقوله لاتقلبان ايضا خاصة قوله (الافى موضع) ولم يذكر فتحة ما قبلهما مع كونها شرطا ايضا لفهمه من سياقه وسياقه قوله (بان نقلت حركتهما الى ماقبلهما) الباء متعلق بيكون نسكونهما وانما قيد به احترازا عما ذكره اولا فان سكون الواو والياء فى نحو غزون ورمين غير اصلى لانه حصل من لحوق الضمير لكن لم يكن بالنقل لكون ما قبلهما متحركا بل بالحذف بخلاف نحو اقام واباع ويجوز ان يتعلق بتقلبان المقدر بعد الاستثناء ويحصل الاحتراز لان ما جاء من ضمير الفاعل فى حكم الاصلى عندهم لكونه كالجزء من الفعل على ما بيناه سابقا قوله (فحذفت الالف المقلوبة دون واو الجمع) لانها فاعل وحذفه بدون اقامة المفعول مقامه لايجوز لان الفعل لايفيد بدونهما قوله (فحركتها عارضة والعارض كالمعدوم) وفيه سؤا لان احدهما ان هذه الحركة حصلت من ضمير الفاعل لان الالف تقتضى فتحة ماقبلها وقد سبق ان ماجاء منه فى حكم الاصلى عندهم وثانيهما انها كانت عارضة فى حكم المعدوم فاجتمع ساكنان التاء والالف فلم يحذف احدهما وجوابهما ان هذه الحركة لها شبهان بالاصلى والعارضى فعملنا بالشبهين كما هى القاعدة المستحسنة عند المحققين بيانه هذه الحركة من حيث انها جاءت بالف الضمير كانت فى حكم الاصلية كسكون واو غزون ومن حيث محلها عارضة ليست فى حكم الاصلية لانها ليست بجزء من الفعل على الحقيقة ولا كالجزء منه لانها ليست بفاعل بل حرف جاءت لعلامة تأنيث الفاعل عارضة ليست فى حكم الاصلية بخلاف

سكون واوغزون لان محله جزء من الفعل حقيقة فبالنظر الى الاول يجتمع ساكنان اصلا فى نحو غزتا فيلزم ان لا يحذف حرف وبالنظر الى الثانى يجتمع فيه ثلث سواكن فيلزم حذف حرفين والعمل بمقتضاهما من كل وجه ممتنع باحدهما ترجيح بلا مرجح واهمال وعدم اعتبار للاخر وهو مناف للعدل (فان قلت جانب العروض راجح لانه بالنظر الى الحقيقة والمحل المتقدم واما الاصلية فبالنظر الى ضمير الفاعل الغير المقدم فقط فلجانب العروض رجحان من وجهين فلا يلزم من اعتباره ترجيح بلا مرجح ولا عدم العدل (قلت فى اعتبار العروض فقط يلزم اما حذف الالف وهو فاعل لا يحذف لانه يلزم الالتباس بالمفرد المؤنث اذا حذفت الالف تحذف الحركة العارضة الحاصلة فيهما ولو سلم فالعارض يتغير او حذفت الياء وهى علامة لا تحذف ولانه يلزم الالتباس حينئذ بالذكر وفى اعتبار الاصلية فقط لا يلزم فساد اصلا لكن يلزم نوع ثقل فى البعض وهو ليس بفساد ولذا اعتبر الاصلية فى لغة رديئة ولم يحذف منها حرف (وايضا صورة الحركة تمنع اجتماع الساكنين حقيقة واجتماعهما اعتبارى وبملاحظة هذا الفساد فى جانب العروض وعدمه فى جانب الاصلية واعتبار صورة الحركة لا يرجحان لجانب العروض بل يحصل المساواة بانضمام ماذكر فى السؤال الى ماذكر فى الجواب فيلزم ترجيح بلا مرجح وعدم العدل من اعتبار احدهما فقط فلما لم يمكن العمل بمقتضاهما من كل وجه ولا باحدهما فقط عملنا بكليهما من وجهين وتركنا هما من وجهين آخرين تعادلا بينهما وقضاء لحقوقهما بقدر الامكان فاعتبرنا فى الساكنين الاولين العروض لما فيه خفة مطلوبة ولانه ليس فيهما ماحصل منه اعتبار الاصلية وهو الف الضمير وفيهما ماحصل منه اعتبار العروض وهو الياء فكان اولى بخلاف اعتبار الاصلية لان فيه ثقلا منفورا منه وليس فيهما واعتبرنا فى كل الساكنين الاخرين الاصلية لانه لو لم يعتبر فيهما ايضا لزم اعتبار العروض فقط فوقعنا فيما هربنا منه ولان فيهما الف الضمير وهى سبب لاعتبار الاصلية فكان اولى بالاعتبار قوله (ثم نقلت الخ) واما نحو خفت مما هو مكسور العين فانما كسرت فاؤه مع كونه واويا ليدل على البنية وهى

اهم من الدلالة على بنات الواو واليا لتعلقها بالمعنى وتعلق الثانية باللفظ ولما روعى الاولى لم يمكن رعاية الثانية بخلاف باب هبت فانه قد امكن فيه رعاية الدلالتين ففعل ولما لم تمكنهم الدلالة على البنية فى قلت وبعت اذ لو فتحوا فيهما لم يدل على حركة العين لوجودها فى الاصل قصدوا الدلالة على بنات الواو واليا وقد امكن على ماذكر فى المتن (وقال بعضهم نقل فعل بالفتح فى باب قلن الى فعل بالضم وفى باب بعن الى فعل بالكسر دلالة على الواو واليا ثم ينقل حركة العين الى الفاء بعد حذف حركته فيحذف العين لالتقاء الساكنين ولا ينقل باب خفن الى باب آخر لان رعاية دلالة البنية اولى فيما امكن (وهذا القول ليس بسديد لما يلزم من النقل الى باب يخالفه لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى فلاختلاف معانى الابواب (وقال الكسائى اصل باب قلن فعلن بالضم فاعل كما سبق وفيه ان المعتل اذا اشكل امره يحمل على الصحيح ولم يجئ فى الصحيح فعل بالضم متعديا (فان قلت يعلم بناء الواو واليا فى باب قلت وبعت والبنية فى باب خفت من المضارع والمصدر واللام والاجوف لا يجئ من الباب الثالث وايضا عدم حروف الحلق فى البعض دليل على انه ليس منه قلت (قد سمع الماضى والفاعل فقط فيحتاج الى نصب علامة ففعل فيما امكن بلا عسرة فلا ينافيه عدم نصبهم فيما لا يمكن بيسرة اذ الميسورة لا تسقط بالمعسورة ولانه ليس فى كثرة الادلة مضرة بل فيه منفعة كما لا يخفى والحاصل ان المقصود فى ماضى الاجوف شيئان الدلالة على حركة العين والدلالة على كونه واوا اوياء لانهم لما قلبوا العين وهو اما واوا واوياء الفا اشكل على السامع ان عينه مفتوح او مكسور وانه واوا وياء وفيما امكن رعاية هذين المقصودين فعلوا وهو باب هبت وفيما لم يمكن الا رعاية احدهما قدموا الاول لكونه اهم كما سبق وهو باب خفت وفيما لم يمكن الا رعاية الثانى فعلوها وهو باب قلت وبعت لان ما لا يدرك كله لا يترك كله قوله (واصل غزوا غزيوا الخ) واصل غزوا ولم يذكره لانفهامه من سياقه (فان قلت لم لا يجوز ان يلحق الضمير بعد اعلال المفرد (قلت يأباه قول المصنف فيما سبق اصل غزوا ورموا غزووا ورميوا والمجهول فرع المعلوم وقولهم غزوت ورميت

فلو صح ماذكرته لقيل غزات ورمات قوله (اسكنتا مالم يكن منصوبا) فيه اشارة الى ان كل واوو ياء قلبت الفا تسكن اولا بالنقل او السلب ثم تقلب فتأمل قوله (وتحرك الواوو الياء اذا كانتا منصوبتين) اى اذا لم يكن ماقبلهما مفتوحا والا قلبتا الفا نحو لن يخشى وانما لم يذكر هذا لان فهامه من قوله وانما قلبت ياء يخشى الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها قوله (فى التثنية) اى فى تثنية الغائب من المضارع الناقص وكذا قوله فى الجمع وقوله فى الواحدة المخاطبة بقرينة السياق والسباق قوله (و يخشيان) انما لم تقلب ياؤه الفا لئلا يلتبس بالمفرد لفظا عند دخول الجازم او الناصب قوله (وضمت الميم من يرمون) فى اعلال يرمون وجه آخر اسهل من هذا وهو ان تنقل ضمة الياء الى الميم بعد حذف حركتها استثقالا للكسرة قبل الضمة وتحذف الياء لالتقاء الساكنين ولما علم هذا الوجه بما ذكر فى غزو لم يتعرض له ههنا تفننا وتوسيعا لطرق الاعلال قوله (لتصح واو الجمع) لانه لو لم تضم الميم لقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها فيلزم تغير الضمير وذلك لايجوز الا عند الضرورة كما فى مكيل ولا ضرورة ههنا قوله (قلبت الالف المقلوبة من عين الفعل الهمزة) ولم تقلب الف الفاعل لانها علامة والعلامة ماتتغير كما سبق قوله (فحذفت الياء) وبقى التنوين لان التنوين علامة المتمكن قوله (وتقول فى مفعول الاجوف) اعلم ان الصرفيين اختلفوا فى المحذوف فى مفعول الاجوف واويا كان او يائيا فذهب الاخفش ومن تبعه الى ان المحذوف عين الفعل لان القياس اذا اجتمع الزائد مع الاصل فالمحذوف هو الاصل كما فى غازو اذا التقى الساكنان والاول حرف مد يحذف الاول كما فى قل وغزوا ولان واو المفعول علامة والعلامة لاتحذف كما سبق وانما غيرت فى الثانى لانه لما وجب كسر ما قبلها لدفع الالتباس والدلالة على الياء المحذوفة لزم الانقلاب اعنى لما لزم فى الثانى ارتكاب احد المحذورين حذفت العلامة وتغييره ارتكبنا الادنى وهو التغيير واختار المصنف هذا المذهب وذهب سيبويه الى ان المحذوف واو المفعول لانها زائدة والزائد بالحذف اولى ولان التقاء الساكنين انما يلزم عند الثانى فحذفه اولى ولان قلب الضمة الى الكسرة خلاف قياسهم ولا علة له ولو قيل العلامة دفع

الالتباس فالجواب انه لو قيل بما قال سيبويه لدفع الالتباس ايضا وقول الاخفش واو المفعول علامة ممنوع بل هي اشباع الضمة لرفضهم مفعلا في كلامهم الا مكرما ومعونا والعلامة انما هي الميم يدل على ذلك كونها علامة المفعول في المزيد فيه من غير واو وقوله لان القياس الخ ممنوع ايضا وانما ذلك اذا كان الثاني حرفا صحيحا لان الاول حينئذ حرف علة ويعرضها الحذف كثيرا بخلاف الحرف الصحيح واما فيما نحو فيه فكلاهما حرف علة وللاخفش ان يقول حذف الزائد وما به يحصل التقاء الساكنين انما يكون اولى اذا لم يكن علامة وجائيا بمعنى وقول سيبويه لان قلب الضمة الى الكسرة خلاف قياسهم ولا علة له مردود لان حاصل ما ذكره انه فيما قاله الاخفش يلزم قلب الضمة الى الكسرة وهو خلاف قياسهم فلا يرتكب الا عند علة موجبة وضرورة مقتضية كما في قيل وغزوا وتغزين ونحوها ولا علة ولا ضرورة ههنا ودفع الالتباس انما يكون علة اذا لم يحصل الا بالقلب المذكورة وقد حصل بما قاله سيبويه هذا وانما لم يصح ما ذكره لو لم تقلب الضمة الى الكسرة على مذهب سيبويه وقد قيل في اعلاله على مذهبه نقلت حركة العين الى ما قبلهما وحذفت واو المفعول لالتقاء الساكنين ثم كسر ما قبل الياء لئلا ينقلب واوا فيلتبس بالواوي فلا فرق بين سيبويه والاخفش في قلب الضمة الى الكسرة لعلة الدفع على ان العلة فيما ذهب اليه الاخفش ليست منحصرة في دفع الالتباس بل الدلالة على الياء علة ايضا نعم يرد عليه ان يقال انما تكون تلك علة ان لو حذفت الياء ولا ضرورة في حذفها ويجاب ببيان الضرورة في حذفها وفساد ما قاله سيبويه وقوله بل هي اشباع للضمة قلنا بعد التسليم لا ينافي ذلك كونه علامة للمفعول ولا فساد ايضا في وجود العلامتين اذا لم تكونا من جنس واحد كما في حبليات وغيرها على ان الالتباس بالمكان لا يدفع بالكلية بالميم فقط اذ الاعجام يترك كثيرا فيحتاج الى زيادة حرف آخر وقد تيسر ههنا فزيدت الواو فتكون هذه الثلثة علامة واحدة اذ لا معنى لعلامة شيء سوى ان يختص به ولا يوجد في غيره وهذا المعنى حاصل في الواو وقوله والعلامة انما هي الميم ممنوع اذ ضم العين منها علامة بالاتفاق

وقوله يدل على ذلك الخ ممنوع ايضا كيف ويلزم منه ان يكون ضم العين علامة وليس كذلك ولان كون الشيء علامة لشيء في الثلاثي لا يستلزم كونه علامة له في المزيدات كما ان الالف علامة للفاعل في الثلاثي دون المزيدات وقوله وانما ذلك اذا كان الثاني حرفا صحيحا مردود بنحو غزوا ومصطفون ونحوهما ولواريد واو الضمير بناء على ان الضمير لا يحذف لم يتوجه هذا الرد ويبطل الاستدلال بالقياسين المذكورين لكن دليل الاخفش غير منحصر فيهما واد لة سيبويه كلها فاسدة على ما بينا ولهذا اختار المصنف ماذهب اليه الاخفش قوله (وكسر ماقبل الياء) هذا مطرد في مفعول الناقص واما في غيره فقد لا يكسر نحو طي وسي ولي وغيرها من المصادر ونحو ريان من الصفات فاحفظ هذا قوله (فعادت الواو لحركة اللام) وهذه الحركة في حكم الاصلية من كل وجه لمجيئه لالف الضمير وكون محله جزأ من الفعل حقيقة بخلاف حركة تاء رمتا لان محله عارضة ليست في حكم الجزء قوله (في المستقبل والامر والنهي المجهولات) اما المستقبل فتقلب الواو في جميع تصاريفه ياء ثم تقلب في مفاريده الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ويدل على هذا كتابتها بالياء واما الامر والنهي فتقلب في تثنيتهما لوجوب حذفها في مفاريدهما وانما قدم القلب الاول لرعاية تبعية الفرع مع امكان القلب الثاني بعده فكان فيه رعاية السببين بخلاف مالو قدم الثاني (فان قلت فعلى هذا ينبغي ان تقلب الواو والياء في مفاريد الامر والنهي ثم تحذف فيكونان كالمستقبل (قلت يلزم حينئذ تأخير عمل الجازم من غير اثر اذ لا يكتب اللام في مفاريدهما حتى يكتب بالياء بخلاف مفاريد المستقبل وبخلاف جموعهما فانها وان لم تكن في قلب الواو وفيها ياء اولا اثر لعدم كتابتها لكن لا يلزم تأخير عامل واجتماع الساكنين لا يلزم قبل القلب بل بعده فيحكم بقلب الواو ياء اولا رعاية للفرعية قوله (وفعل يفعل بفتح العين في الماضي والغابر) اعلم انهم قالوا في سبب حذف الفاء انه يلزم الصعود والهبوط بسبب وقوع الواو بين ياء وكسرة واورد عليهم بنحو يهب ويطأ ويقع ويسع ويدع ويضع ويلغ فاجابوا بانها في الاصل يفعل بالكسر فحذف الواو ثم فتح العين طلبا للخفة فيما فيه حرف الحلق ثم اورد يذر

فاجيب بانه محمول على يدع لكونه بمعناه فكلام المصنف محمول على الظاهر اوعلى ان مذهبه ليس بمذهب الجمهور وهو الظاهر المتبادر من كلامه وارى انه الحق لانه لادليل على ماذكروا وحذف الواو لا يدل عليه لجواز ان يكون حذفه لكونه من الباب الثالث اللازم له حرف حلق تقيل ولهذا احذف الواو من كل ماكان من الباب الثالث بخلاف ماكان من سائر الابواب وان كان فيه حرف حلق واما حذفه من يطأ ويسع فلان المعتل من الباب الرابع لايكون الالازما فلما جاء من بين اخواتهما متعديين خولف بهما نظائرهما مع ان فيه حرف حلق ثقيل ويلزمهم ان يحمل يسع ويطأ على الشذوذ اذيعاد الوا وبعد الفتح ولم يعد لانهم قالوا ازيلت كسرة مابعدها اعيدت الواو نحو لم يوعد قوله (كحكم الصحيح الافى مصدره) وان كانت عينه واوا ولامه ياء نحو طوى طيا وروى رياو شوى شياونوى نية قوله (فالا دغام لازم) اذالم يكن مانع نحو الالحاق والالتباس كقرددوجددوقوول قوله (ولامه ساكنة سكونا اصليا) بان جاء من ضمير الفاعل قوله (وان كانتا ساكنتين) فى العبارة مسامحة يعنى ان كان سكونه عارضا بان لم يجئ من ضمير الفاعل فالادغام جائز بان اسكنت الاولى للتخفيف فيكونان ساكنين واذا كانتا ساكنتين حركت الثانية وادغمت الاولى فيها قوله (ويجوز تحريكها بالضم والكسر) اما الضم فلاتباع العين لكونه مضموما واما الكسر فلانه الاصل فى تحريك الساكن لان الجزم عوض عنه فى الفعل فعوض الكسر عنه عند الحاجة وكذا فى مد واما فى فروعض فلم يجر فيهما ضم اللام لان عين مضارعهما ليست بمضمومة حتى يتبع له قوله (وتقول فى الماضى) اى فى ماضى المضاعف ومضارعه من افعل واكتفى بذكر الماضى بناء على الظهور قوله (ادخلت بدله تشديدا) اى شدة فى التلفظ بالحرف الثانى فيكون المدغم والمدغم فيه كانهما حرف وبعض حرف يرتفع اللسان منهما معا قوله (ويجوز تركهما على حالهما) ينبغى ان يستثنى ماكان قبلها همزة فان القلب فيه واجب لحصول الثقل من التكرار نحو آمن واومن وايمانا فاريد ايذن فى المثال فى الماضى ليس بوجيه لان القلب فيه واجب

قوله (بتغير الهمزة كالصحيح) ينبغي ان يستثنى الصورتين الهمزة المفتوحة والمضمومة ماقبلها نحو موجل والمكسورة نحو مائة لان في الاول يجوز قلبها واوا وفي الثاني ياء (واعلم ان الهمزة وماقبلها اذا كانتا متحركتين في غير الصورتين المذكورتين يجعل بين بين المشهور فيكون مراد المصنف من التغير الكامل في نفس الهمزة كالحذف والابدال اوفي وصفه كالاسكان فلا يكون جعله بين بين تغيرا بهذا المعنى ابقاء الهمزة مع حركتها هذا اذا لم يكن ماقبل الهمزة همزة متحركة والافقد قالوا وجب قلب الثانية ياء ان انكسر ماقبلها او انكسرت واوا في غيره وهذا ايضا اذا لم يكونا في كلمتين والا فيجوز تخفيفهما وتخفيف احدهما وفي كيفية تخفيفهما وجهان ان تخفف الاولى على مايقتضيه قياس التخفيف لو انفردت ثم تخفف الثانية على مايقتضيه قياس التخفيف لو اجتمعتا وان تخففا معا على حسب مايقتضيه تخفيف كل واحدة منهما لو انفردت وكيفية تخفيف احديهما انه لا يخلو اما ان يكونا متفقين في الحركة فان كان الاولى آخر كلمة جاز ان تحذف احديهما وتسهيل الاخرى وجاز ان تقلب الثانية بحرف جنس حركة ماقبلها كالساكنة وان لم يكن آخر كلمة جاز ان تخفف ايهما شئت على حسب مايقتضيه قياس التخفيف في كل واحدة منهما اوانفردت اومختلفين فخففت ايهما يراد على حسب مايقتضيه التخفيف في كل واحدة منهما لو انفردت وهذا كله اذا لم تكن الهمزة مبتدأ بها ولا تتغير اصلا قوله (و يجوز تركها) ينبغي ان يستثنى باب يرى فان النقل والحذف فيه واجب قوله (ويجوز نقل حركتها الى ماقبلها) هذا اذا لم يكن ماقبلها الفا والا يجعل بين بين المشهور ولم يكن واوا اوياء زائدتين لغير الالحاق والا قلبت الى جنس ماقبلها فادغمت جوزا نحو خطية ومقروة وافيس ولم يكن همزة ولا بنيت بغير تخفيف نحو سأل قوله (وقد يكون في بعض المواضع لاتتغير المعتلات) اسم يكون ضمير شان محذوف والمراد بالمواضع الكلمات فتقديره وقد كان الشان في بعض الكلمات لا تتغير المعتلات اي لا يقع التغير في بعض الكلمات المعتلة ولو لم يكن لغطة في لاستقام الكلام بلا كلفة قوله (وبعضها لاتتغير لصحة البناء)

الواو للحال اى لاتتغير المعتلات فى بعض المواضع حال كون بعضها لاتتغير لصحة البناء و بعضها لعلة اخرى اى حال كون عدم تغير بعضها لصحة البناء و بعضها لعلة اخرى كدلالة حركته على حركة معناه نحو حيوان وجولان وطيران ونزوان وسيلان وميلان وفيضان ولزوم الالتباس على تقدير الاعلال كما فى باب جوار واعلالين متواليتين فى كلمة واحدة كما فى باب استوى والحمل على نظيره اونقيضه وكون حركة ماقبلها فى حكم السكون وغير ذلك مما بين فى المطولات (هذا آخر ما كتبه الفقير محمد بن پير على البركوى غفر الله تعالى لهما ولجميع المؤمنين من شرح كتاب المقصود للامام الاعظم والهمام الافخم سراج الامة ومقتدى الائمة ابى حنيفة الكوفى عامله الله تعالى بلطفه الجلى والخفى واكثر ماذكر نافيه من التوجيهات والتعليلات والتحقيقات والاعتراضات والاجوبة والاسئلة ماهو منشأ خاطرى ومطلع باطنى من غير انتحال غيرى فليس الخبر كالمعاينة (وقد وقع فراغى من تسويده وسنى ثلث وعشرون فى سنة اثنتين و خمسين وتسعمائة من الهجرة النبوية المصطفوية صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم تسليما كثيرا * والحمد لله اولا وآخرا وظاهرا وباطنا * واستغفر الله تعالى لى ولوالدى ولجميع المؤمنين والمؤمنات اللهم عاملنا بلطفك يا ارحم الراحمين آمين

م